الاحتجاج باللهجات عند ابن الشجري في أبنية الأسماء والأفعال في كتابه الأمالي

الباحث: هيثم علي مخلف
جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ.م.د. أثير طارق نعمان
جامعة الأنبار- كلية العلوم الإسلامية

isl.atheert.n@uoanbar.edu.iq

الملخّص :

يرمي هذا البحث إلى دراسة اللهجات التي احتج بها ابن الشجري في أبنية الأسماء والأفعال في كتابه الأمالي دراسة صرفية، الهدف منه الإفادة من لهجات العرب القديمة في إثراء هذا الجانب اللغوي تمثيلاً وتقعيداً، وقد تطرقت في مقدمة البحث إلى الأسباب التي دعتني إلى دراسة موضوع اللهجات لما له أهمية كبيرة، وقد حوى البحث مبحثين اثنين درست في المبحث الأول: الاحتجاج باللهجات في أبنية الأسماء، ودرست فيه مباني خمسة أسماء هي: (أف، والتي، والذي، وحيث، ولدن). وأفردت المبحث الثاني للاحتجاج باللهجات في أبنية الأفعال، وقد قسمته على أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: الاحتجاج باللهجات في صيغتي فَعَلَ وأفْعَلَ.

المطلب الثاني: الاحتجاج باللهجات في حركة أحرف المضارعة.

المطلب الثالث: الاحتجاج باللهجات في القلب المكاني.

المطلب الرابع: الاحتجاج باللهجات في تفسير الشذوذ في بنية بعض الأفعال المضارعة.

الكلمات المفتاحية : الاحتجاج ، اللهجات ، ابن الشجري ، كتاب الأمالي.

Abstract:

The aim of this research is to study the dialects that Ibn al-Shajari invoked in the names and verbs in his book Al-Amali Morphological study. Of great importance, the research has two subjects examined in the first section: invoke dialects in the buildings of names, and studied the buildings of five names are: (F, which, and, and where, and would). And made the second section to protest the dialects in the structures of actions, and divided it into four demands:

The first requirement: invoke dialects in the form of verb and do.

Second requirement: Protest dialects in the movement of the characters of the speculation.

Third requirement: Protest dialects in the spatial heart.

Fourth requirement: invoke dialects in the interpretation of anomalies in the structure of some of the speculative acts.

المقدمة

إن دراسة اللهجات العربية ترتبط بالدراسة الصرفية ارتباطاً وثيقاً "فكثير من الأبنية الصرفية قد ظهرت في العربية بسبب من تغيرات صوتية نابعة من اختلاف اللهجات"(١)، لذا تمتلك اللهجات أهمية خاصة في الدراسات الصرفية ؛ لأن اللهجات ودراستها ترتبط ببنية الكلمة التي تكون أكثر عرضة للتطور من بقية فروع اللغة(٢)، فالجانب المتعلق ببنية الكلمة قد يكون أكثر عرضة للتغيير من جانبها النحوي، بسبب تأثر الأبنية الصرفية بالعوامل البيئية التي تؤثر في الجانب المنطوق للغة(٣)، وقد احتج ابن الشجري في كتابه الأمالي بطائفة من لهجات العرب في كثير من المسائل الصرفية مما يدلل على تباين العربية ولهجاتها في هذا الجانب تبعاً لتباين البيئات اللغوية المختلفة، وسنعمد في هذا البحث إلى ذكر هذه اللهجات التي احتج بها بالاستقراء وتقصّي أمثلة الظواهر اللهجية في النصوص التي رواها ابن الشجري عن العرب، مع دراسة ما نقله الصرفيون واللغويون في مجال اللهجات في ضوء تقسيمها على المباحث الآتية:

المبحث الأول: الاحتجاج باللهجات في أبنية الأسماء، ودرست فيه مباني خمسة أسماء هي: (أف، والتي، والذي، وحيث، ولدن).

المبحث الثاني الاحتجاج باللهجات في أبنية الأفعال، وقد قسمته على أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: الاحتجاج باللهجات في صيغتي فَعَلَ وأفْعَلَ.

المطلب الثاني: الاحتجاج باللهجات في حركة أحرف المضارعة.

المطلب الثالث: الاحتجاج باللهجات في القلب المكاني.

المطلب الرابع: الاحتجاج باللهجات في تفسير الشذوذ في بنية بعض الأفعال المضارعة.

ولكون ابن الشجري يمتلك ثقافة علمية واسعة ومتنوعة وعقلية متفتحة، ودراية باللهجات العربية القديمة، مما أسهم في رفد المكتبة العربية بمصدر بحثي قادر على أن يقدم للقارئ ما يصبوا إليه، وأن لدراسة علم اللهجات والاحتجاج بها أهمية كبيرة ؛ لأنه يؤدي إلى فهم أوسع وأشمل لمراحل نشوء اللغة وتطورها وتأريخها، وقد ركزت فيه على الجهود التي بذلها ابن الشجري في الاحتجاج باللهجات في بيان أبنية بعض الأسماء وكذلك في الأفعال .

المبحث الأول

الاحتجاج باللهجات في أبنية الأسماء

أبنية الاسم في الدراسة الصرفية تركز على بناء الكلمة وأصولها والزيادة التي طرأت عليها قال العكبري: "والأسماءُ الَّتي كلُّ حروفِها أصلٌ على ثلاثةِ أضْرُبٍ ثلاثية ورباعية وخماسيّة وليسَ فِيهَا سُداسِيَّة وإنَّما اجتُنِبَ ذلكَ لطُوله ، وأقلُّ الأُصولِ ثلاثةُ أحرفٍ؛ لأنَّ الحاجةَ تَدْعو إِلَى حَرْفٍ يُبدأ بِهِ وحرفٍ يُوقَفُ عَلَيْهِ وحرفٍ يُفْصَلُ بِهِ بينَهما لئلاّ يَلِي الابتداءَ الوقفُ؛ لأنَّ المُتَجاوِرَين كالشَّيءِ الواحدِ والابتداءُ والوقفُ مُتَضادّان فَلذَلك فُصِل بينَهما ، وإنَّما لم يكنِ السُّداسيّ أصلاً لأنَّه ضعْفُ الأصلِ الأوَّلِ فَيصير كالمركَّب ، مثل: حَضْرَمَوْت فَنَقَصُوه عَن ذَلك، وَقد يَبلغُ الاسمُ الثلاثيُّ بالزيادةِ إِلَى سَبْعة أحرف كَقَوْلك : اشهَابّ الشيءُ اِشْهِيبَاباً واحْمَارّ اِحْمِيراراً، وَلم يَزْد على ذَلك ، فأمَّا قَرَعْبُلانة فالحرفُ الثامنُ تَاء التَّأْنِيث وهُوَ فِي حُكْم المنْفَصِل"[٤]. وسنتطرق في هذا المبحث إلى اللهجات التي احتج بها ابن الشجري في تحديد أبنية بعض الأسماء، وهي:

أولاً: (أف):

احتج ابن الشجري في أماليه بلهجات العرب الواردة في بناء (أف) في نص نقله عن ابن جني إذ قال: "قولهم في التضجّر: أفّ، خفّفها بعض العرب، وأسكنوا فاءها، قال أبو الفتح عثمان: فيها ثماني لغات: "أُفٍّ وأُفَّ وأُفُّ، وأُفًّا، وأُفٍّ، وأُفَّ، وأُفْ، خفيفة، وأُفِّ مُمال، مثل: حُبْلِ، ولا يقال: أُفِّي بالياء، كما تقول العامّة"[٥]"[٦].

ف (أُفّ) اسم فعلٍ مضارع، ويجوز تخفيفه والأصل فيه التشديد[٧]، وهو بمعنى: أتضجر، والفرق بينه وبين أتضجر أن (أُفّ) لا تقبل (لم)[٨]. "وهو مبني لوقوعه موقعَ الفعل مطلقًا، إذ الفعلُ أصلُه البناء، ... وأصلُه أن يكون بناؤُه على السكون، وإنما الحركةُ فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان"[٩].

ورد ابن الشجري على نص ابن جني بالقول: "وأقول: إن الذي تقوله العامّة جائز في بعض اللغات، وذلك في لغة من يقول في الوقف: أفْعِي وأعْمِي وحُبْلِي، يقلبون الألف ياءً خالصة، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف، وهم قليل"[١٠].

فابن الشجري موافق لابن جني في ذكر اللهجات الواردة في (أُفّ) لكنه اختلف معه في جواز نطق (أُفِّي) بالياء في حالة الوقف، وقد حكى الزجّاج لهجة قلب الألف ياء في حالة الوقف، غير أنه منع القراءة بها[١١]، و(أُفّ) في جميع لهجاتها بدلالة واحدة، وهي بمعنى التضجر[١٢].

وقد وجّه ابن الشجري اللهجات التي ذكرها في بناء (أُفّ) فقال "من قال: "أُفِّ ، فكسر، حرّكه بأصل حركة التقاء الساكنين، ومن قال: أُفَّ، ففتح، اختار الفتحة لثقل التضعيف، كما قالوا: ربّ وثمّ، ومن قال: أُفُّ، أتبع الضّمّ الضّمّ على لغة من قال: شدّ ومدّ"[١٣]. وزاد العكبري لهجة أخرى وهي (تف) فقال: "ويقالُ : تفٌّ بِالتَّاءِ"[١٤].

وذهب الفراء إلى أن بناء (أُفَّ) على الكسر مع تنوينها يحيلها إلى أسماء الأصوات إذ قال: "وقوله : {فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ}"[١٥]. قرأها عَاصِم بن أبي النجود والأعمش (أُفٍّ)[١٦]، خفضًا بغير نون، أبو جعفر ونافع، وحفص عن عاصم (أفٌّ)[١٧]، فالذين خفضوا ونوّنوا ذهبوا إلى أنها صوت لا يُعرف معناهُ إلا بالنطق بِهِ فخفضوه كما تُخفض الأصوات، من ذَلِكَ قول العرب: سمعت (طاقٍ طاقٍ) لصوت الضرب، ويقولون: (سمعت تغٍ تغٍ) لصوت الضحك"[١٨].

ويظهر أن رأي الفراء قد تبناه الكوفيون من بعده فعندهم أن التنوين إنما هو لزيادة أسماء الأصوات، إذ إنها ترد ناقصة عن أبنية الأسماء فزادوها بالتنوين، وعندهم أكثر ما تُكسر الأصوات بالتنوين إذا كانت على حرفين[١٩]. ويرى الأخفش الأوسط أن تنوين (أُف) لهجة إذ قال:" وقال {فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ}[٢٠]. قد قرئت {أُفٍّ}[٢١]، و{أُفًّا}[٢٢]، لغة جعلوها مثل : {تَعْساً} وَقرأ بعضهم {أُفَّ}[٢٣]، وذلك أن بعض العرب يقول: (أُفَّ لَكَ) على الحكاية، أي لا تَقُلْ لهما هذا القول، والرفعُ قبيح، لأنَّه لم يجيء بعده باللام، والذين قالوا : {أُفٍّ} فكسروا كثيراً ، وهو أجود"[٢٤].

وظاهر نص الأخفش أن التنوين عنده لهجة، وأن بناء (أُفّ) على الضم عنده قبيح، والأجود عنده من لهجات العرب هو الكسر، وأما قوله إن التنوين لهجة فمردود، لأننا نعلم أن تنوين أسماء الأفعال يقصد به التنكير[٢٥]، قال ابن جني: "ومن نَوَّنَ أراد التنكير، فمعنى التعريف: التضجر، ومعنى التنكير: تضجراً"[٢٦]. وقال العكبري: "وَإذا كَانَت معرفَة لم تنوّن وكانَ التقديرُ أتضجَّرُ التضجُّرَ وإنْ كَانَت نكِرةً نوِّنتَ على اللغاتِ المذكورةِ ويُقال: أُفِّي على الإمالة، ويقالُ: تفٌّ بِالتَّاءِ"[٢٧]. ويختار الطبري عدم تنوين (أُف) بقوله:"والذي هو أولى بالصحة عندي في قراءة ذلك، قراءة من قرأه(فلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ)"[٢٨]. بكسر الفاء بغير تنوين لعلّتين :

إحداهما : أنها أشهر اللغات فيها وأفصحها عند العرب.

والثانية: أن حظّ كلّ ما لم يكن له معرّب من الكلام السكون، فلما كان ذلك كذلك. وكانت الفاء في أفّ حظها الوقوف، ثم لم يكن إلى ذلك سبيل لاجتماع الساكنين فيه، وكان حكم الساكن إذا حُرّك أن يحرّك إلى الكسر حرّكت إلى الكسر، كما قيل: مُدِّ وشُدِّ ورُدِّ الباب"[٢٩]. وحاصل ما مر أن أف

فيه لهجات مسموعة عن العرب، ذكر ابن الشجري ثماني لهجات منها، وأوصلها غيره إلى أكثر من أربعين لهجة[٣٠]، وأجود تلك اللهجات هي (أُفّ) المشددة، ورد على ابن جني في منعه قلب الألف ياء في (أُفى).

ثانياً: (التي):

احتج ابن الشجري في أماليه باللهجات الواردة في بناء (التي) إذ قال:" وأما الّتي ففيها أربع لغات: هذه أعلاها، والثانية: الّتِ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة، والثالثة: الّتْ، بإسكان التاء، أنشد الفرّاء:

فقل للّت تلومك إنّ نفسي ... أراها لا تعوّذ بالتّميم[٣١]

التّميم: جمع تميمة، وهي التّعويذ، والرابعة: أنّ منهم من يقيم مقام التي: ذات، كما أنّ منهم من يقيم مقام الذي: ذو، وهى لغة طَيِّئ، وقد تقدّم ذكرها. وذكر أبو القاسم الثمانينيّ لغة خامسة، وهى التيّ، بتشديد الياء، كما قالوا في المذكّر: الذيّ"[٣٢]. (التي) اسم موصول للمؤنّث العاقل وغير العاقل، وهو معرفة[٣٣]، ولا يصح نزع الألف واللام منه للتنكير[٣٤]، ولا يتم إلا بصلةٍ[٣٥]. وبعض الشعراء أدخل على (التي) حرف النداء (يا)، قال الشاعر:

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي[٣٦]

والقياس في حروف النداء أنها لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلا في قولنا: يا الله[٣٧]، ويبدو أنه شبهها بها من حيث كانت الألف واللام غير مفارقتين لها[٣٨]. وعدّه جماعة من النحويين ضرورة[٣٩]، وعلى هذا فلا شاهد فيه. وذكر اللغويون أن (التي) فيها لهجات مستعملة وهي خمس لهجات على نحو ما ذكر ابن الشجري، قال ابن هشام: "وَلَك فِي يَاء الَّتِي من اللُّغَات الْخمس مَا لَك فِي يَاء الَّذِي"[٤٠]. وهي: "الإثبات والحذف، فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة، وأما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً، كما كان قبل الحذف وإما ساكناً، فهذه الخمس لغات في (الذي) و(التي)"[٤١]. وهذه اللهجات كلها فصيحة وتبقى اللهجة الشائعة هي أعلى هذه اللهجات على ما حكاه ابن الشجري في مقدمة هذه المسألة.

ثالثاً: (الذي):

احتج ابن الشجري في أماليه في مسألة الاسم الموصول (الذي) بلهجات العرب الواردة فيه إذ قال:" إن أصل الذي والتي: لذٍ ولتٍ، كما قال البصريّون، وأمّا اللّغات فيها، فأوّلها: الّذي، وهي اللغة العليا، والثانية: الّذِ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة، قال الشاعر:

والّذِ لو شاء لكانتْ برّا ... أو جَبَلاً أصَمَّ مُشْمَخِرّا[٤٢]

والثالثة: الّذْ، بإسكان الذال، قال:

فَظَلْتُ في شَرٍّ من الَّذْ كِيدَا ... كالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا(٤٣)

الزُّبية: حفيرة يستتر فيها الرجل للصيّد. والرابعة: الَّذِيّ بتشديد الياء، قال:

وَلَيْسَ المالُ فاعْلَمْهُ بِمالٍ ... وَإن أَغْنَاكَ إلَّا للّذِيّ

يُرِيدُ به العَلاءَ ويَمْتَهِنُهُ ... لأَقْرَبِ أَقْرَبِيه وِلِلْقَصِيّ(٤٤)

والخامسة: استعمالهم (ذا) بمعنى (الذي)، وذلك إذا أوقعوه بعد (ما) الاستفهامية، كقولك: ماذا صنعت؟ وماذا معك؟ تريد: ما الذي صنعت؟ وما الذي معك؟ ...ومنه في الشّعر قول لبيد:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ؟ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ(٤٥)

ومثله في التنزيل: {ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ}(٤٦). قال: معناه: ما الذي أنزل ربّكم؟

والسادسة: أنّ منهم من يقيم مقام الذي: ذو، ومقام التي: ذات، وهى لغة طيّء، يقولون: زيد ذو قام، وهند ذات قامت، بمعنى التي قامت، قال:

فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ ... فِيهِ تَنَمَّتْ وَأَرْسَتْ عِزَّها مُضَرُ(٤٧)

و(ذو) موحّدة على كلّ حال، في التثنية والجمع، وكذلك (ذات)، موحّدة مضمومة في كلّ حال"(٤٨). ذكر ابن الشجري في النص السابق اللهجات الواردة في الاسم الموصول (الذي) وقد أوصلها إلى ست لهجات، وقد ذكر أن اللهجة العالية منها هي (الذي) وهي المستعملة عند أكثر العرب، ثم أردف بذكر أربع لهجات أخرى في (الذي) وهي (الّذِ)، و(الّذْ)، و(الَّذِيّ)، و(ذا)، وقد ذكر النحاة لهجة الحذف في (الّذِ)، و(الّذْ)، وعدوا الحذف فيهما للتخفيف(٤٩)، و"دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة، بل هي لغات مختلفة"(٥٠)، وإنما قيل فيها محذوفة الياء تجوزاً، والكسرةُ التي قبل الياء المحذوفة تدلُّ عليها، أما تعليل سكون الذال فمرده أنهم حين حذفوا الياء استعاضوا بالكسرة منها، ثم أسكنوا الذال للوقف، ثمّ أجروا الوصل مُجرى الوقف(٥١).

أما (الذيّ) مشددة فلم يشر ابن الشجري إلى حركة التشديد فيها ، وقد ذكر النحاة أنها تكون مضمومة ومكسورة(٥٢)، وعدوا قول الشاعر:

أَغْضِ ما اسطعتَ فالكريمُ الذيُّ ... يألفُ الحِلمَ إن جفاهُ بذِيُّ(٥٣)

شاهداً على سماع (الذي) مضمومة في كلام العرب(٥٤). "ولا فرق بين الياء المشددة والمخففة"(٥٥).

أما ورود (ذا) مركبة مع (ما) الاستفهامية بمعنى (الذي) فهي لهجة معروفة حكاها سيبويه بقوله: "أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة الذي فهو قولك: م٥٦اذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ"(٥٧).

ثم ذكر ابن الشجري اللهجة المشهورة وهي استعمال (ذو) بمعنى (الذي) عند قبيلة (طَيِّئ) مستشهداً على كلامه ببيت من الشعر لرجل من طَيِّئ، ويبدو أن هذه الظاهرة بلغت من الشهرة أنها لم تقتصر على قبيلة طَيِّئ فحسب، فالبيت الذي شاع في كتب النحو شاهداً على هذه اللهجة هو لرجل من بني أسد وهو منظور بن سحيم الفقعسي الأسدي، وهو قوله:

وَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذُوْ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(٥٨)

ولعل ذلك مرده إلى أن قبيلة أسد تجاور قبيلة طَيِّئ(٥٩)، وقد حكى ابن الشجري وغيره أن المشهور في (ذو) البناء(٦٠)، وروي هذا البيت بالإعراب بجر (ذو) فتكون روايته (من ذي)(٦١). وقيّد بعض النحاة هذا الاستعمال بالجر فقط؛ لورود السماع به فقط(٦٢).

رابعاً: (حيث):

احتج ابن الشجري بلهجات العرب في بناء (حيثُ) إذ قال: "وفيها لغات، منهم من بناها على الفتح؛ لمكان الياء، وهو القياس، حملاً على (أين) و(كيف) و(ليت) و(كيت) و(ذيت)، ومنهم من بناها على الضّمّ، وهى لغة التنزيل؛ وذلك أنّ إضافتها إلى الجملة لا اعتداد بها؛ لأن حقّ الظّرف المكانيّ أن يضاف إلى المفرد، فلما عدمت الإضافة التي يستحقّها ظرف المكان، صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت الغايات التي استحقّت البناء على الضمّ، لقطعها عن الإضافة، ومن قال: (حيثِ) فكسرها، فلأنّ الكسرة أصل حركة التقاء الساكنين، ونظيرها في ذلك (جيرِ)، وقد استعملوها في الأحوال الثلاثة بالواو، فقالوا: جَوْثَ، وجَوْثُ وجَوْثِ"(٦٣). فـ(حيث) ظرف مكان مبني، وحقه البناء على السكون؛ لأنها أصل حركة البناء؛ إلا أنها تحركت تخلصاً من التقاء الساكنين، وهي مبنية في جميع لهجات العرب، غير أن قسماً من العرب مَن فتح آخرها طلباً للخفة؛ ولثقل الكسرة بعد حرف (الياء) نحو: (أيْنَ) و(كَيْفَ)، ومنهم من شبّهها بالغايات، فضَمها ، نحو: (قَبْلُ) و(بَعْدُ)(٦٤)، أما علّة بنائها فترجع إلى واحد مما يأتي من الأسباب :

الأول: أنها مبهمة في دلالتها بدليل أنها تقع على الجهات الست، فأشبهت بإبهامها في الأمكنة (إذ) المبهمةَ في الأزمنة وهي مبنية فبنيت لأجل هذا الشبه الواقع بينهما.

الثاني: أنها أشبهتْ الأسماء الموصولة في افتقارِها إلى جملة تأتي بعدها تُوضِحها، فبُنيت كبناء الموصولات.

الثالث: أنها خالفت أخواتِها في لزوم إضافتها إلى جملة فبُنيت لخروجها عن بابها(٦٥).

وقد ذكر غير واحد من القدماء اللهجات الواردة في (حيث) إذ قال الخليل: "للعرب في حيث لغتان واللغة العالية: حَيْثُ، الثاء مضمومة وهو أداة للرّفع يرفع الاسم بعده، ولغةٌ أخرى: حَوْثُ رواية عن

العرب لبني تميم"[٦٦]. ونص الخليل يوضح أن في (حيث) لهجتين، الأولى حيث مضمومة وذكر أن هذه اللهجة هي الأفصح، والثانية (حوث) ونسبها إلى بني تميم.

واستدرك الأخفش لهجة الفتح في (حيث) إذا قال: "وذلك أن الأسماء التي ليست بمتمكنة تحرّك أواخرها حركة واحدة لا تزول علتها، نحو : "حَيْثُ" جعلها بعض العرب مضمومة على كل حال، وبعضهم يقول: "حَوْثُ" و "حَيْثَ" ضم وفتح"[٦٧]. وقال المبّرد :"(حَيْثُ) فِيمَن ضم وهي اللُّغَة الفاشية وَالْقِرَاءَة المختارة {سَنَسْتَدرجُهُم من حَيْثُ لَا يعلمُونَ}[٦٨]"[٦٩]. وقال أيضاً: "فَمن جعل (حَيْثُ) مَضْمُومَة - وَهُوَ أَجود الْقَوْلَيْنِ- فَإِنَّمَا ألحقها بالغايات، نَحْو: من قبل، وَمن بعد، ... وَمن فتح فللياء الَّتِي قبل آخِره، وَأَنه ظرف بِمَنْزِلَة (أَيْن) و(كَيفَ)"[٧٠].

وقال الزجّاج :"منَ العَربِ من يقول: (ومن حَيْثَ خَرَجْتَ)، فيفتح لالتقاءِ السَّاكنين، ومنهم من يقول: (مِن حوْثُ خَرجتَ) ولا تقرأ بهاتين اللغتين؛ لأنهما لم يقرأ بواحد منهما ولا هما في جودة حَيْثُ المبنيَّةِ على الضم"[٧١].

وقال أبو حيان: "وقد تخلف ياءها واو حوث هي لغة طَيِّئ"[٧٢]. و"عند بني الحارث من أسد، وبني فقعس يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب يقولون: مِنْ حَيْثِ، وكان ذلك حيثَ التقينا"[٧٣].

وقال ابن الصائغ: "ويُقال: (حَيْثُ) و(حَيْثَ) معًا، والكسائيّ حكى كسرَها، وقيل فيها: (حَوْثُ) و(حوثَ) معًا، وأشهر لغاتها الضّمّ"[٧٤].

وقال ابن هشام: "حَيْثُ وطَيِّئ تَقول: حوث، وَفِي الثَّاء فيهمَا الضَّم تَشْبِيهاً بالغايات، لِأَن الْإِضَافَة إِلَى الْجُمْلَة كلا إِضَافَة لِأَن أَثَرهَا وَهُوَ الْجَرّ لَا يظْهر ، وَالْكَسْر على أصل التقاء الساكنين ، وَالْفَتْح للتَّخْفِيف ، وَمن الْعَرَب من يعرب حَيْثُ ، وَقِرَاءَة من قَرَأَ: {من حَيْثُ لَا يعلمُونَ}[٧٥]، بِالْكَسْرِ[٧٦]، تحتملها وتحتمل لُغَة الْبناء على الْكسر وَهِي للمكان اتِّفَاقًا"[٧٧]. ومن النصوص السابقة نتوصل إلى ما يأتي:

أولاً: أن أصل (حيث) البناء على السكون، لكنها كسرت تخلصاً من التقاء الساكنين، أو تبنى على الفتح للتخفيف، وتبنى على الضم وهي اللهجة الأكثر شيوعاً[٧٨].

ثانياً: اختلفت أوصاف النحويين للهجة الشائعة في (حيث) فقد وصفها الخليل بالعالية، والمبرد بالفاشية والأجود، والزجّاج بالأجود، وابن الشجري بالعالية، وهذا يدل على أن جميع اللهجات، فصيحة في الاستعمال لكنهم فضلوا (حيث) بالضم على غيرها، ولعل الذي حملهم على ذلك هو كثرة الناطقين بهذه اللهجة قال ابن مالك: "وهو مبني على الضم في أكثر الكلام"[٧٩]. ولعل مرجع ذلك أن "الضَّم

أولى بحركتها، لِأَنَّهَا غَايَة فَأعْطيت غَايَة الحركات وَهِي الضمة، ولِأَنَّهَا أقوى الحركات ، وَقيل: بنيت على الضَّم ؛ لِأَن أَصْلهَا حوث فدلت الضمة على الْوَاو[٨٠].

ثالثاً: أنه في لهجة طَيِّئ تحل في (حيث) الواو محل الياء ونسبها الخليل إلى بني تميم. قال عنها ابن سيدة : إن حيث أصلها (حوث)[٨١]. ولعل ذلك يقوّي لهجة الضم في (حيث).

رابعاً: أن بعض القبائل يعربونها وهم بنو الحارث من أسد، وبنو فقعس. ويستشهدون بقوله تعالى: {من حَيْثُ لَا يعلمُونَ}[٨٢] في قراءة من قرأ (حيثِ) بِالْكَسْرِ، وتحْتَمل أنها معربة مجرورة بحرف الجر ، وتحتمل أنها مبنية على الْكسر في لهجة البناء على الكسر، لذا لا يمكن التسليم بهذه اللهجة؛ لأنه "إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال"[٨٣]. ولعل ذلك ما حمل ابن الشجري على عدم ذكر لهجة من يعربها.

خامساً: (لدن)

احتج ابن الشجري في أماليه باللهجات الواردة في كلمة (لدن) وذلك في المجلس الحادي والثلاثين إذ قال: "لدن من الظّروف التي لم تتمكّن، لغلبة الإبهام عليها، وفيه لغات: أولها (لَدُنْ) مثل : عَضُد، والثانية(لَدْنِ) مثل : عَضْد، والثالثة (لُدْنِ) مثل: عُضْد، خفّفوه تارة بإسكان أوسطه، وتارة بنقل الحركة إلى أوله، وحرّكوا النون لالتقاء الساكنين، وخصّوها بالحركة التي كانت للدال، والرابعة لَدُ، بحذف النون، كما أنشد سيبويه:

مِن لَدُ شَوْلًا... [٨٤]

ووجه حذف النون فيما ذكره أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين، في قولهم: (لد الصّلاة)[٨٥]، كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام، في نحو: زيد بن فلان، ثم أجروا النون في الحذف، ولم يلقها ساكن، مجراها في الحذف لالتقاء الساكنين. والخامسة (لُدْ)، بحذف النون، بعد نقل الضمة إلى اللام. والسادسة (لُدُ)، بحذف النون وضم اللام، إتباعاً لضمة الدال، وإنما يحذفون النون إذا أضافوه إلى المظهر، فإن أضافوه إلى المضمر ردوها، فقالوا: لَدُنْكَ ولَدُنْه ولَدُنّا. والسابعة (لَدَنْ) بفتح الدال، وأصل هذه اللغة أنهم حذفوا النون بعد إسكان الدال ثم ردّوها، ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين، تشبيهاً للدال بآخر الفعل مع النون الخفيفة، في نحو: {لَنَسْفَعاً}[٨٦]، ولا يكون هذا العمل إلا مع غدوة"[٨٧] .

وأردف في المجلس التاسع والستين قائلاً: "ولدن كعند في المعنى، إلاّ أنّها مبنيّة"[٨٨].

فـ(لدن) هي ظرف بمعنى (عند)[٨٩]، قال سيبويه: "وأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسمٌ يكون ظرفاً. يدلك على أنه اسمٌ قولهم: من لدن، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على

حرفين"[٩٠]. غير أن العرب توسعت في استعمال (عند) على غير ما هو في (لدن) فتراهم يقولون: (هذا القول عندي صواب)، ولا يقال: (هذا القول لَدَنِّي صواب)، و(المال عندي) وأنت لا تريد أنه بيدك، وإنما تريد أن تخبر أنه بحضرتك أو أنك قادر عليه، وهذا لا يقع في (لدن)[٩١].

وتجر ما بعدها إلّا في قولهم: (لدن غدوةً)[٩٢]، فجاءت منصوبة[٩٣]. والمشهور عن العرب أنها مبنية ،وفي لهجة قبيلة (قيس) معربة[٩٤].

والأصل في هذه اللهجات أن تكون (لدن) بنون ساكنة وحذفها جائز، لكنه قليل[٩٥]، وبالحذف قرأ نافع: {قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا}[٩٦]. و"إذا أَضَفْتها إِلَى نَفسك زِدْت نوناً لِيَسْلَم سُكُون النُّون الأولى تَقول: مِن لدُنْ زيد فتُسَكِّن النُّون ثمَّ تُضيف إِلَى نَفسك فتَقول: لَدُنِّي كَمَا تَقول : عَن زيد وعَنِّي، ومَن حَذفَ النُّون فَلأَنَّ لَدُنْ اسْم غير مُتمكن، وَالدَّلِيل على أَن الْأَسْمَاء يجوز فِيهَا حذف النُّون قَوْلهم: قَدْني فِي معنى حَسْبي، وَيجوز قَدِي بِحَذْف النُّون لِأَن قَدْ اسْم غير مُتَمَكن"[٩٧].

ونفهم من كلام ابن الشجري أن (لدن) فيها سبع لهجات مستعملة، ثلاث منها استعملت فيها (لدن) من غير حذف وهي (لَدُنْ، لَدْنِ، لُدْنِ)، وأربع حذفت منها النون وهي (لَدُ، لُدْ، لُدُ، لَدَن) والملاحظ في اللهجة الأخيرة أنهم ردوا النون بعد حذفها. كأنّ الناطق بهذه اللهجة "توهم أن هذه النون زائدةٌ تقوم مقام التنوين فنصب كما تقول: قائمٌ غدوةً"[٩٨]. ولم ينسب ابن الشجري هذه اللهجات إلى القبائل الناطقة بها، ولم يذكر لهجة بني قيس التي تجري لدن مجرى الأسماء المعربة، واختار النحاس وابن سيدة أنها ثماني لهجات بزيادة (لُدُنْ) ومعناها كلها واحد[٩٩].

المبحث الثاني: الاحتجاج باللهجات في أبنية الأفعال

المطلب الأول: الاحتجاج باللهجات في صيغتي (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ):

تتعاقب الصيغتان فَعَلَ وأَفْعَلَ على المعنى الواحد، وكل صيغة منهما تمثل لهجة معينة قال سيبويه: "وقد يجيء فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على فعلت، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت"[١٠٠]. وقال ابن السرّاج: "وحَقُّ هذهِ الألفِ إذا دخلتْ على: فَعِلَ لا زيادةَ فيهِ أَنْ يجعلَ الفاعلَ مفعولًا، نحو: قَام وأَقمْتُه وقَد ذَكَر هذا فيما مضى ويكونُ في معنى "فَعَلَ" في لغتينِ مختلفتينِ، نحو: قِلْتُه وأَقلتُه، وأَشباهُ هذَا كثيرٌ"[١٠١].

ويظهر أن علماء اللغة قد درسوا هذه الظاهرة تأسيساً على أنها ظاهرة وشيجة الصلة بقضية اختلاف اللهجات، وليس من قبيل التعدي واللزوم قال ابن درستويه: "ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما

لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان، والمعنى واحد"(١٠٢).

ويظهر من نص ابن درستويه أن القدماء يرون أن اللفظتين إذا كانتا في بيئتين مختلفتين فليس إحداهما أصلاً للآخر، وإنما كل واحدة منهما أصل قائم برأسه، وفي عزو هاتين الصيغتين إلى البيئة اللغوية الناطقة بهما يمكن القول: إن صيغة فعل المجردة تعود إلى قبيلة حجاز، وإن صيغة أفعل المزيدة هي لتميم(١٠٣). ويرى بعض الباحثين المُحْدَثين "أن صيغة (فعل) هي أصل لصيغة (أفعل)، سواء أتفق معناهما أم اختلف، فأما إذا كان في أفعل زيادة معنى على فعل كالتعدية مثلاً فلا يشك أحد في أن الهمزة زيادة على البناء الأصلي (فعل)، وأما إذا اتفق المعنى فلا بد من أن هناك عوامل تطورية أدت الى أن يصبح المعنى مع الزيادة كالمعنى بغير زيادة"(١٠٤). وفي بعض الأفعال استغنوا بـ (بأَفْعَلَ) عن (فَعَلَ)، فتَركوا الأخيرُ مع أنّه هو الأصل، على حد قول سيبويه السابق، وهي أفعال قليلة، قال سيبويه: "استُغنيَ عن جَنَنتُ ونحوها بأَفْعَلْتُ"(١٠٥).

أولاً: (ثوى) و(أثوى):

احتج ابن الشجري في أماليه باللهجتين الواردتين في الفعل (ثوى) إذ قال: "وثويت في المكان وأثويت: إذا أقمت فيه، لغتان فاشيتان، فمن أثويت قول الأعشى:

أَثْوَى وَقَصَّرَ لَيْلُهُ لِيُزَوَّدَا(١٠٦)

ومن ثويت في التنزيل قوله تعالى: {وَما كُنْتَ ثاوِياً فِي أَهْلِ مَدْيَنَ}(١٠٧). والثّويّة: اسم مكان، والثّويّ: الضيف، وأمّ المثوى: صاحبة المنزل"(١٠٨).

فالفعل ثوى وأثوى يستعملان للدلالة على الإقامة بالمكان، والذي ذكره ابن الشجري يختلف عما في معجم العين، فليس ثويت وأثويت فيه بمعنى واحد، وإنما أثويت يدل على طول الإقامة بالمكان. قال الخليل: " ثَوَى يَثْوِي ثواءً. ويُقالُ للمقتول: قد ثَوَى. ويقال للغريب المقيم ببلدة: هو ثاويها. والمَثْوى: الموضع. وأثويته: حَبَسْته عندي"(١٠٩). وحكى مثل هذا القول ابن سيدة(١١٠).

وهذا خلاف لما شاع في كتب اللغة، فقد ذكر غير واحد من علماء العربية أن ثويت وأثويت بمعنى واحد، قال النحاس: "والمثوى: المنزل لا يعرف فيه الأصمعي إلا: ثوى بالمكان: إذا نزله وأقام به، وحكى غيره: ثوى وأثوى"(١١١). وأن سبب اختلاف لفظهما مرده إلى اختلاف لهجات القبائل التي تستعمل هذه اللفظة فهي عند قبيلة ثويت وفي لسان قبيلة أخرى أثويت، ومن هؤلاء العلماء أبو عبيدة وابن قتيبة، والجوهري، والجواليقي(١١٢).

وللوقوف على هذا الخلاف نذكر أن محل الخلاف ناشئ عن اختلافهم في توجيه بيت الأعشى الذي استشهدوا به والمذكور في قول ابن الشجري آنفاً وبيان الهمزة في (أَثْوَى) أنها تحتمل أن تكون للاستفهام، قال الأزهري: "أَثْوَى، على غير اسْتِفْهَام، وَإِنَّمَا يُرِيد الخَبر. قَالَ: ورَوَاهُ ابْن الأَعْرابيّ: أَثَوَى، على الِاسْتِفْهَام. قلت: والرّوايتان تدُلاّن على أَن (ثوى) و(أثوى) مَعْنَاهُمَا: أَقَامَ"(١١٣). وقال الفيومي: "ثَوَى بِالْمَكَانِ وَفِيهِ وَرُبَّمَا تَعَدَّى بِنَفْسِهِ مِنْ بَابِ رَمَى يَثْوِي ثَوَاءً بِالْمَدِّ أَقَامَ فَهُوَ ثَاوٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ {وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ}. وَأَثْوَى بِالْأَلِفِ لُغَةٌ"(١١٤). وقال ابن منظور: "الثَّوَاء : الإِقامة. وأَثْوَيت بِالْمَكَانِ: لُغَةٌ فِي ثَوَيْت"(١١٥). ومن الجمع بين الأقوال يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

١- ما ذكره الخليل من استعمال لفظة (أثوى) للدلالة على طول الإقامة في المكان فصيح مستعمل عند العرب.

٢- ما تحقق لدينا من أقوال اللغويين أن (ثوى)، و(أثوى) فعلان بمعنى واحد وأن أثوى ناتج من استعمال لهجة من لهجات العرب الفصيحة.

٣- عدم ترجيح ابن الشجري بين اللهجتين، ولم ينسبهما إلى قبيلة بعينها.

المطلب الثاني: الاحتجاج باللهجات في حركة أحرف المضارعة :

حروف المضارعة هي (الهمزة) و(النون) و(التاء) و(الياء) وتكون في بداية الفعل المضارع، وزيادتها في أوله واجبة، قال ابن جني في تعريفه: " الْفِعْل الْمُضَارع مَا كَانَ فِي أَوله إِحْدَى الزَّوَائِد الْأَرْبَع وَهِي الْهمزَة وَالنُّون وَالتَّاء وَالْيَاء ، فالهمزة للمتكلم وَحده نَحْو : أقوم أَنا، وَالنُّون للمتكلم إِذا كَانَ مَعَه غَيره نَحْو: نقوم نَحن، وَالتَّاء للمذكر الْحَاضِر نَحْو: تقوم أَنْت وللمؤنث الغائبة نَحْو : تقوم هِيَ ، وَالْيَاء للمذكر الْغَائِب نَحْو: يقوم هُوَ"(١١٦). وتسمّى كذلك بـ "الزَّوَائِد الْأَرْبَع الَّتِي توجب الْفِعْل غير ماضٍ وَلكنه يصلح لوقتين لما أَنْت فِيهِ وَلما لم يَقع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل"(١١٧).

ولما كانت هذه الحروف صالحة للدخول على الأسماء والأفعال الماضية جعل النحويون علامة الفعل المضارع صحة دخول لم الجازمة على الفعل(١١٨). أما عن حركة حروف المضارعة :

١- إذا كان الفعل ثلاثياً مبنياً للفاعل وكان مضارعه من (فَعُلَ) فهو مفتوح حرف المضارعة بلا خلافٍ عن العرب.

٢- إذا كان الماضي على (فَعِلَ) أو في أوّلِه ألفُ وصلٍ فالعرب تختلف في حرف المضارعة منه، ففيه ثلاث لهجات:

الأولى: الفتحُ ، نحو: (عَلِمَ يَعلمُ) و(اسْتَخْرَجَ يَسْتخرجُ)، وهذا الحكم يشمل جميع حروف المضارعة من الهمزة والنون والتّاء والياء.

اللهجة الثانية: الكسر، وهو أن يكسروا جميع حروف المضارعة، وإن كانت الكسرة في الياء ثقيلة فإنّهم يتحمّلونها فيقولون: (إِعْلَمُ) ونحن (نِعْلَمُ) وأنتَ (تِعْلَمُ) وهو (يِعْلَمُ) وأنا (إِسْتَخْرِجُ) ونحن (نِسْتَخْرِجُ) وهو (يِسْتَخْرِجُ).

الثالثة: هناك من العرب من يكسر الهمزة والنون والتاء فقط ويفتحون الياء فيقولون: أنا (إِعْلَمُ) ونحن (نِعْلَمُ) وأنت (تِعْلَمُ) وهو (يَعْلَمُ) بفتح الياء، لأنهم يستثقلون الكسرة في الياء[١١٩]. يقول سيبويه في تفصيل هذه اللهجات: "هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت: فَعِل، وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعْلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعْلم، ونحن نعلم ذلك، وكذلك كل شيء فيه فَعِل من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين، والمضاعف، وذلك قولهم: شقيت فأنت تِشْقَى، وخشيتُ فأنا إخشى، وخلنا فنحن نِخال، وعَضضْتُنَّ فأنتنَّ تِعْضَضْنَ وأنت تِعَضّين"[١٢٠].

ومن هذا النَّصِّ نتوصل إلى "أَنَّ الحروف التي تكسر من حروف المضارعة ثلاثة: الهمزة، والتَّاء، والنّون، وكسر هذه الحروف لا يكون في صيغ الأفعال كلّها، وإنَّما يكون في مضارع فَعِل مكسور العين، وهذا معنى قوله: (كما كَسَرْتَ ثاني الحرف حين قلت: فَعِل)، والمراد بذلك ما جاء على فَعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع"[١٢١]، و"ما ورد من فَعِل يفْعِل بكسر العين في الماضي والمضارع لا يكسر منه حرف المضارعة عند أحد من العرب، وأمَّا ما سمع بالوجهين فيكسر فيه حرف المضارعة على لغة الفتح لا على لغة الكسر"[١٢٢].

واحتج ابن الشجري في أماليه بلهجتين مستعملتين من لهجات العرب في مسألة كسر أحرف المضارعة وذلك في معرض حديثه عن كلمة (إخال) إذ قال: "وأخال أنك سيّد مغيون، أخال بفتح أوله، وهو الأصل، وإخال بالكسر فيه لغة الذين كسروا حرف المضارعة، مما جاء على مثال تفعل نحو: تعجب وتعلم وتركب، لتدلّ كسرته على كسرة العين من عجب وعلم وركب، ونحو ذلك، يقولون: أنا أعجب وأنت تعلم ونحن نركب، واستثقلوا الكسرة على الياء فألزموها الفتح"[١٢٣].

وقد أشار ابن الشجري في النص السابق إلى كسر حرف المضارع من الفعل (أخال) وهو فعل مثال، لأنَّ فاءه حرف عِلَّةٍ، وقد ورد كسر حرف المضارعة منه في كلام العرب، وهو فصيح في الاستعمال، لكنه شاذ في القياس، قال أبو حيان: "فإن كان مثل (وجل) مما هو مكسور العين وفاؤه

واو فمضارعه على يَفعَلُ بفتح العين"[١٢٤]، ويظهر أن كسر همزة (إخال) وحده أكثر استعمالاً لدى العرب، وهي أفصح من فتح الهمزة[١٢٥]. وهي طائيةٌ، وقد كثر استعمالها على ألسنة غيرها من قبائل العرب[١٢٦]، ولهجة الفتح هي لهجة بني أسد[١٢٧]، وهي القياس[١٢٨]، "وبهذا تكون بنو أسد قد خالفت المشهور عن العرب في هذا الفعل خاصَّة دون غيره"[١٢٩].

قال الرضي الإستراباذي: "واعلم أن جميع العرب، إلا أهل الحجاز، يُجَوِّزُونَ كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على فِعل بكسر العين، فيقولون: أنا إعْلَم ونحن نِعْلَم وأنت تِعْلَم، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو: إيجل وإدخال وَإِشْقَى وَإِعَضّ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح"[١٣٠] .

وعلى لهجة بني أسد وجَّه السمين الحلبي قراءة (إضطرُّه) في قوله تعالى: ﴿مَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ﴾[١٣١]. بقوله: "قرأ يحيى بن وثاب: (إضطرُّه)[١٣٢]،

بكسر الهمزة، ووجهُها كسرُ حرفِ المضارعةِ كقولهم في أخال: إخالُ"[١٣٣] . وسبب سلوك الناطق باللغة العربية هذه اللهجة "تنبيهاً على كسر عين الماضي، ولم يكسر الفاء لهذا المعنى، لأن أصله في المضارع السكون، ولم يكسر العين لئلا يلتبس يفعل المفتوح بيفعل المسكور، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة، ولم يكسر الياء استثقالاً، إلا إذا كان الفاء واواً، نحو: يجل، لاستثقالهم الواو والتي بعد الياء المفتوحة وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة قبلها، فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء"[١٣٤] . ويرى بعض الباحثين أن "كسر أحرف المضارعة ظاهرة سامية قديمة، وجدت في العبرية والسريانية والحبشية،...

ولا تزال هذه الظاهرة شائعة في كثير من لهجاتنا العربية المعاصرة، في النجدية، والمصرية"[١٣٥].

وذهب أحد الباحثين المُحْدَثين إلى نفي نسبة هذه اللهجة إلى بني أسد، لأن المشهور عنهم أنهم يكسرون أحرف المضارعة، فليس من المقبول أنهم يخصون الفعل (أخال) بهذا الاستعمال، ويرى أن هناك خطأً من الرواة الذين نقلوا لنا هذه اللهجة، والراجح عنده أن قبيلة (أسد) مصحفة من (الأزد)[١٣٦].

وكلامه فيه نظر، لأن التَّصحيف الذي ذكره هذا الباحث مستبعد، لأنَّ الرّواة قالوا: بنو أسد، ولا يمكن أن يقولون: بنو أزد، ثمّ إنَّ الأزد لهجاتهم مختلفة بسب تعدد القبائل التي تنطوي تحتها، فبعضها لا يحتج بلهجاتهم كالغساسنة وأزد شنوءة[١٣٧].

ومما تقدم نتوصل إلى أن القياس في الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع أن يكون الفعل منه على وزن (أفعل) بفتح الهمزة وكسرت طَيِّئ همزته على غير القياس، وهي لهجة فصيحة ذكرها ابن الشجري وشاعت عند العرب ولم تستعملها بنو أسد الذين تمسكوا بالقياس في لهجتهم.

المطلب الثالث: الاحتجاج باللهجات في القلب المكاني:

القلب المكاني هو "تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثرُ ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو: امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ في اضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على مَتلُوِّهِ كَنَاءَ يَنَاءُ في نأى ينأى، وراء في رأى، وَلاعٍ وهاعٍ وَشَوَاعٍ في لائع وهائع"(١٣٨).

واحتج ابن الشجري في أماليه بلهجات العرب في مسألة القلب المكاني الحاصلة على كلمة (راء) إذ قال: "ولم يخالف يونس سيبويه في إثبات الياء من اسم الفاعل المصوغ من أرى يرى، إذا نودى، فكلاهما يقول: يا مرى، فيثبتها لئلاّ يجتمع على الاسم حذف عينه وحذف لامه، وقد جاء في هذا التركيب لغيّة، ردّوا فيها اللام، وهى لغة التقديم فيه والتأخير، وذلك قولهم: راء، مثل: راع، أخّروا همزته، وقدّموا ياءه، فصارت ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فوزنه: فلع، قال كثيّر عزة، أو غيره:

وكُلُّ خليلٍ رَاءَنِي فَهُوَ قَائِلٌ ... من أجْلِكِ هذا هامةُ اليَوْمِ أوْ غَد(١٣٩)

إذا استعملوا مضارعه، ردّوا عينه، فجاءوا به على يفعل، دون يفلع، فقالوا: يرأى، مثل يرعى، وهى من اللّغات القليلة الاستعمال، لقلّة مستعمليها"(١٤٠).

القياس في الفعل (رأى) أنه على وزن (فَعَلَ)، فاء الفعل راء، وعينه همزة، ولامه ياء، بدلالة أن الفعل إذا أسند إلى المخاطب والمتكلم ظهرت الياء كما تظهر فيه (سقيت) و(رميت)، ولو كانت اللام واواً لظهرت الواو كما ظهرت في (دعوت) و(غزوت)، ويدل على أن اللام ياء ثباتها في المصدر وهما (الرَّأي) و(الرؤية)، فصحة الياء في المصدر والفعل المسند إلى المتكلم والمخاطب، دليل على أن لام الفعل هي ياء، وإنما انقلبت ألفاً في (رأى) لوقوعها طرفاً في موضع حركة مفتوحاً ما قبلها، ومتى كان حرفا اللين الياء والواو على الصفة انقلبا ألفاً اسماً كان أو فعلاً، فالأسماء نحو: (رحى) و(فتى)، والأفعال نحو: (غزا) و (رمى)(١٤١).

غير أن "قوماً من العرب يؤخرون الهمزة في رأي ونأى فيقولون: راء وناء"(١٤٢). وعلى هذا يكون وزن الفعل عندهم فلع. وقد حكى سيبويه هذه اللهجة(١٤٣)، على نحو ما ذكر ابن الشجريّ، وجعل من شواهدها كذلك قول حسان بن ثابت:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ(١٤٤)

وعلى هذه اللهجة وجه أبو حيان محتملاً عدم الجزم بـ(لم) الفعل رأى في قول الشاعر:

وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لم تَرَى قبلي أَسِيرًا يَمَانِيَا(١٤٥)

ذاكرا: "أن أصله ترأى في لغة من قال: رأى يرأى بإثبات الهمزة في المضارع، فلما دخل الجازم وهو حذف الألف، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، وأبدل الهمزة ألفًا"(١٤٦).

ويمكن إجازة ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في الشاهد السابق لسببين أخرين كذلك هما:

الأول: إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح فأثبت حرف العلّة وجزمه بحذف (الضمة) التي كان ثبوتها منوياً على الحرف الأخير في حال الرفع وهو لهجة لبعض العرب(١٤٧).

الثاني: حذف حرف العلة للجزم ثم إشباع الحركة(١٤٨).

وقال الثمانيني في هذه اللهجة: "وقد حذفت الهمزة عيناً قالوا: (رأى) وزنه (فَعَلَ) وفيه لغتان منهم من يقول :(رأى) وهو الأكثر على وزن: "فَعَلَ". ومنهم من يقدّم اللاّم فيقول: (راءَ) فوزنه (فَلَعَ)، ... فإذا صاروا إلى المستقبل قالوا: (يرى)، والأصل "يَرْأَى" إلاّ أنّهم قلمّا يستعملون هذا إلاّ في ضرورة شعر قال الشاعر:

أري عينيَّ ما لم ترْأَياهُ ... كلانا عالِمٌ بالتُّرّهات(١٤٩)

والمذهب الجيّد: أن ينقل حركة الهمزة إلى الرّاء فتنفتح الرّاء وتسقط الهمزة فيقولون: (يَرَى) و(نرى) و(ترى) وأنا "أرى" فوزن: "يَرَى": "يَعَلُ" هذه اللغة الفصيحة. وإنّما حذفوا عين الكلمة؛ لأن جعلوا حرف المضارعة كالعوض منها"(١٥٠).

وحاصل ما مر أنه يصح عند قوم من العرب قلب لام الكلمة مكان عينها فيكون وزن الفعل (فلع) ، وهي لهجة فصيحة حكاها ابن الشجري عن سيبويه ، والأظهر أنَّها مخصوصة بـ(رأى) و(نأى).

المطلب الرابع: الاحتجاج باللهجات في تفسير الشذوذ في بنية بعض الأفعال المضارعة

(تداخل اللهجات):

فسّر القدماء الشذوذ في بنية بعض الأفعال المضارعة بما يسمى بتداخل اللهجات أو اللغات ويعنون به "أن يتلاقى أصحاب اللغتين، فسمِع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كلُّ واحدٍ منهما لغة من صاحبه ما ضمَّه إلى لغته، فتركَّبت هناك لغة ثالثة كأن من يقول: سَلَا أخذ مضارع من يقول سَلِي، فصار في لغته سَلَا يَسْلَى"(١٥١).

وقال ابن يعيش في تعريف التداخل: "والمراد بتداخل اللغات أنَّ قوماً يقولون: فضَل بالفتح يفضُل بالضم، وقوماً يقولون: فضِل بالكسر يفضَل بالفتح، ثمَّ كثُر ذلك حتّى اسْتُعْمِل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى"(١٥٢).

وقد عرض سيبويه في كتابه بعض الأمثلة على التداخل دون أن ينصَّ على مصطلح التداخل إذ يقول: "وقالوا: أبَى يأبَى، فشبَّهوه بيقرأ، وفي يأبَى وجْهٌ آخر، أن يكون فيه مثل: حَسِبَ يحسِب، فُتحا، كما كُسِرا. وقالوا: جَبَى يجبَى، وقَلَى يَقْلَى، فشبَّهوا هذا بقرأ يقرأ ونحوه، وأتبعوه الأول، كما قالوا: وعدُّه يريدون وعدته"(١٥٣).

وأشار إلى هذه المسألة ابن خالويه، إذْ ذكر بعض الألفاظ التي تعدُّ من باب التداخل دون أن يصرح بالتداخل فيها، من ذلك قوله: "ليسَ في كلام العرب فَعَل يْفعَل ممّا ليس فيه حرف الحلق عينا ولا لاما إلاَّ عشرة أحرف: أبَى يأبَى، وقَلَى يَقْلَى، وجَبَى يجبَى، جمع الماء في الحوض، وسلَى يسْلَى، وخظَا يخْظَى إذا سمن، وعضَضْتُ تَعَضُّ، وبضضْتُ تَبَضُّ، وقَنَط يقنَط، وغَسَى الليلُ يَغْسَى، ذا أظلم، وركَن يَرْكَن"(١٥٤).

ويعد ابن جنّي أول من أفرد لهذه المسألة باباً في الخصائص، وعنوانه (باب تركب اللغات)، ذكر فيه بعض مسائل تركُّب اللغات، وعرض فيه أمثلة من التداخل في أبنية الفعل، واشتقاق بعض الصيغ، نحو فَعُل فهو فاعل، وكذلك التداخل في الفعل الثلاثي الناقص نحو سَلَى يسْلَى وأشباه ذلك، وبيَّن كيف أنَّ ما عدَّه العلماء شذوذًا يمكن أن يؤول بتركُّب اللغات وتداخلها(١٥٥).

ويلتقي مصطلح التداخل مع مصطلح الاستغناء ، لأنَّ التداخل يفضي إلى الاستغناء بصيغة عن أخرى، ويؤدّي إلى ترك الصيغة القياسيّة في الاستعمال والاستغناء عنها بالصيغة الناتجة منها، قال ابن مالك: "وروي عن بعض العرب: كُدت تكاد، فجاء بماضيه على فعُل، وبمضارعه على يفعَل، وهي عندي من تداخل اللغتين، فاستغنى بمضارع أحد المثالين عن مضارع الآخر، فكان حق كُدت بالضم أن يقال في مضارعه تكُود، لكن استغنى عنه بمضارع المكسور الكاف فإنه على فعِل، فاستحق أن يكون مضارعه على يفعَل، فأغناهم يكاد عن يكود، كما أغناهم ترك عن ماضي يذر ويدع في غير ندور، مع عدم اتحاد المادة، بل إغناء يكاد عن تكود مع كون المادة واحدة أولى بالجواز"(١٥٦).

فظاهر كلام ابن مالك أنه لا فرق بين التداخل والاستغناء، ومثله قول ابن عقيل: "وقالوا: يفضل بضم العين، والماضي مكسورها، استغناء بمضارع فعل بفتح العين عن مضارع المكسور"(١٥٧).

وقد احتج ابن الشجري في أماليه بلهجات العرب في مسألة مجيء مضارع بعض الأفعال على غير القياس وهي (سلَا يَسْلَا، وَقَلَى يَقْلَى، وغَسا يَغْسا، وقَنَط يَقْنَط) واللهجات الواردة فيها وكيف تكونت لهجة أخرى إذ قال: "وقد حُكيت حروف أُخر متأوَّلة وهن سلَا يَسْلَا، وَقَلَى يَقْلَى، وغَسا الليل يَغْسا، وجَبا يَجْبا، من قولهم: جبا الخراج يجباه، ووجه تأوّلها أن بعض العرب قالوا: سَلِيَ يَسْلَى، مثل رَضِي يَرْضَى، وقال آخرون: سَلا يَسْلُو، مثل خَلَا يَخْلُو، فركّبت طائفة ثالثة من اللغتين لغةً ثالثةً، وأخذوا الماضي من لغة من قال: سَلا، والمستقبل من لغة من قال: يَسْلَى"(١٥٨).

وزاد ابن الشجري: "وكذلك الأحرف الأخر، قال قوم: قَلَى يَقْلِي، مثل مَشَى يَمْشِي، وقال آخرون: قَلِي يَقْلَى، مثل: شَقِي يَشْقَى، فركّبت قبيلة أخرى لغة أخرى، فقالوا: قَلَى يَقْلَى، وكذلك قال بعضهم على القياس: غَسَى يَغْسِي، وبعضٌ غَسِي يَغْسَى، وقال قليل منهم: غَسَى يَغْسَى، وجاء من الصحيح على طريقة هذه الأحرف حرفان، أحدهما قولهم على القياس: قَنَطَ يَقْنِط، مثل ضَرَبَ يَضْرِب، وقَنِطَ يَقْنَط، مثل: عَلِمَ يَعْلَم، وقال آخرون: قَنَط يَقْنَط، مثل: مَنَعَ يَمْنَع، فأخذوا الماضي من لغة من فتح عينه، والمستقبل من لغة من فتح عينه"(١٥٩).

ونتوصل من كلام ابن الشجري إلى أن هناك مجموعة من الأفعال يأتي مضارعها على غير قياس أبواب الفعل الثلاثي، وهي:

١- سلَا القياس في مضارعه يَسْلُو، ولكنهم استعملوا فيه يَسْلَى الذي ماضيه سَلِيَ. يقال: سَلَوت عن الشيء أَسْلُو وسَلِيتُ أَسْلَى سُلِيًّا(١٦٠).

٢- غَسَى القياس في مضارعه يَغْسِي، ولكنهم استعملوا فيه يَغْسَى الذي ماضيه غَسِيَ. "وغَسَى يَغسِي، وغَسِيَ يَغْسَى"(١٦١).

٣- قَلَى القياس في مضارعه يَقْلِي، ولكنهم استعملوا فيه يَقْلَى، الذي ماضيه قَلِي.

٤- قَنَطَ القياس في مضارعه يَقْنِط، ولكنهم استعملوا فيه يَقْنَط الذي ماضي قَنِطَ.

قال الأخفش: "قَنَطَ يَقْنِطُ، وقال بعضهم: (يَقْنُطُ) مثل: يَقْتُل و(يقنَطَ) مثل: (عَلِمَ) يَعْلَمُ"(١٦٢).

قال ابن درستويه في إجازة هذه الاستعمالات : "اعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فَعَلت، بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين، ولا حروف الحلق؛ فإنه يجوز في مستقبله يفعُل. بضم العين، ويفعِل بكسرها، كقولنا: ضرَب يضرِب، وشكر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف، فمما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: ينفِر وينفُر، ويشتِم ويشتُم، فهذا يدلكم على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد، لأن الضمة

أخت الكسرة في الثقل، كما أن الواو نظيرة الياء في الثقل والاعتلال، ثم لأن هذا الحرف لا يتغير لفظه ولا خطه بتغير حركته، فإن كان الثاني منه أو الثالث حرفاً من حروف الحلق؛ فإنه لا يجوز أيضاً فيه الفتح ولا يمنع من الكسر والضم؛ لأنهما الأصل، وإنما يفتح مع حروف الحلق؛ لأن حروف الحلق مستعلية، فكره فيها من الحركات ما ليس بمستعل، استثقالاً للجمع بين الصعود والهبوط في حرف واحد"(١٦٣).

وقال الزمخشري:" للمجرد منه ثلاثة أبنية فعَل وفعِل وفعُل. فكل واحد من الأولين على وجهين: متعد وغير متعد، ومضارعه على بناءين: مضارع فعَل على يفعِل ويفعُل، ومضارع فعِل على تفعَل ويفعِل، والثالث على وجه واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعُل"(١٦٤).

الخاتمـــة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات إذ أنعم علي بإنجاز هذا البحث، وبإمكان القارئ أن يقف بنفسه على مـا خلصت إليه من نتائج، وما رأيت منه مهماً فأسجله على النحو الآتي:

١- إنَّ مصطلح (لهجة) بدلالته الحالية لم يكن معروفاً عند المتقدمين ، ولكن مصطلح (لغة) للدلالة على اللهجة، كان هو المستعمل.

٢- ظهر في البحث أنَّ ابن الشجري لم يخرج في توجيهه للمسائل الصرفية عمّا اختطه السابقون، ولا سيما سيبويه، إذ ردد أقواله في كثير من المواضع.

٤- اتخذ ابن الشجري موقف الراوي الأمين في عرض اللهجات وقد تميّز بالأمانة العلمية في رواية الاستعمال اللهجي ونسبته إن ذكرها، وكان يبين رأيه أحياناً، أو يكتفي بعرض الخلاف القائم بين النحاة.

٥- فَاضَلَ ابن الشجري في مواضع كثيرة بين اللهجات التي ذكرها وكثيراً ما يكون التفاضل عن طريق تعبيرات وردت في كتابه توحي إلى ذلك، ومنها:(الأفصح)،و(اللغة العليا)،و(لغة رديئة)، و(مرذولة).

٦- لم ينسب ابن الشجري بعض اللهجات إلى القبائل التي تستعملها، بل كان يكتفي بقوله: (لغة) ، إذ كان يرجع البناء الصرفي إلى انّه لغة من دون عزوها إلى أهلها، ولكننّا وجدنا أن اللهجة التي لا ينسبها إلى أهلها لا تنسبها كتب النحويين واللغويين كذلك، ولا تزيد شيئاً على ما ذكره إلاّ في القليل النادر.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين

الهوامش

(١) لهجة تميم: ٢٨٩.
(٢) ينظر: علم اللغة العام، الأصوات: ١٩٨.
(٣) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٦٩.
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٢١٠- ٢١١.
(٥) الخصائص: ٣/٣٩.
(٦) أمالي ابن الشجري: ٢/١٧٥.
(٧) ينظر: الممتع الكبير في التصريف:٣٩٩.
(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ١/٢٩٥، والمقاصد الشافية: ٥/٤٩٨.
(٩) شرح المفصل: ٣/ ٢٤.
(١٠) أمالي ابن الشجري: ٢/١٧٥.
(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٣٤.
(١٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/١٨٦.
(١٣) أمالي ابن الشجري: ٢/١٧٥.
(١٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٨٣.
(١٥) سورة الإسراء من الآية (٢٣).
(١٦) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٧٩.
(١٧) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٢٦٨.
(١٨) معاني القرآن للفراء: ٢/١٢١- ١٢٢.
(١٩) ينظر: جامع البيان: ١٧/٤١٥ – ٤١٦.
(٢٠) سورة الإسراء: الآية (٢٣).
(٢١) وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة. ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/٣٠٧.
(٢٢) قال ابن جني عن هذه القراءة: "ولو قرئت "أَفًّا" لكان جائزاً، ولكن ليس في الكتاب ألف". المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:٢/١٨.
(٢٣) وهي قراءة ابْن كثير وَابْن عَامر. ينظر: التيسير في القراءات السبع: ١٣٩.
(٢٤) معانى القرآن للأخفش: ٢/٤٢١.
(٢٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٦٧٧، وحاشية الصبان: ١/٥١.
(٢٦) الخصائص: ٣/٤٠.
(٢٧) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٨٣.
(٢٨) سبق تخريجها

(٢٩) جامع البيان: ٤١٧/١٧.
(٣٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٨/١ – ٣٩.
(٣١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ١٩٠/١، والتذييل والتكميل: ٢٤/٣، وهمع الهوامع: ٣٢٠/١، وخزانة الأدب: ٦/٦.
(٣٢) أمالي ابن الشجري: ٥٩/٣.
(٣٣) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٤٥.
(٣٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٣٠/١، وتوضيح المقاصد: ٤٦٤/١.
(٣٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٨/٢.
(٣٦) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١٩٧/٢، و المقتضب: ٢٤١/٤، وشرح المفصل: ٣٤٢/١، و ضرائر الشعر: ١٦٩، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٥٤٣/٢.
(٣٧) ينظر: شرح المفصل: ٣٤٣/١.
(٣٨) ينظر: الكتاب: ١٩٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٣٠٨/٣.
(٣٩) ينظر: المقتضب: ٢٤١/٤، والأصول في النحو: ١١٤/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٣٥/١.
(٤٠) شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٨٧.
(٤١) شرح التصريح: ١٥٠/١.
(٤٢) البيت بلا نسبة في توجيه اللمع: ٤٨٨، وهمع الهوامع: ٣٢١/١.
(٤٣) البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٢٥٥/١، والمقاصد الشافية: ٤٥٧/٢.
(٤٤) البيت بلا نسبة في البديع في علم العربية: ٦٦٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ٥٦/١.
(٤٥) البيت للبيد بن ربيعة يرثي النعمان، في ديوانه: ١٣١، وهو له في الكتاب: ٤١٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ٢٨٣/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١٣٩/١، وشرح ابن الناظم: ٦٢.
(٤٦) سورة النحل: من الآية (٢٤).
(٤٧) البيت بلا نسبة في الجمل في النحو: ١٨٢، وهو لرجل من طَيِّئ في النوادر في اللغة: ٢٦٥، و الكامل في اللغة والأدب: ١٥٩/٣.
(٤٨) أمالي ابن الشجري: ٥٣/٣-٥٤.
(٤٩) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٢/٢.
(٥٠) المقاصد الشافية: ٤٢٨/١.
(٥١) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٢/٢.
(٥٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٨٩/١-١٩٠، وهمع الهوامع: ٣٢٠/١.
(٥٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ١٩٠/١، والتذييل والتكميل: ٢٢/٣، وهمع الهوامع: ٣٢٠/١.
(٥٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٢/٣.

(٥٥) تمهيد القواعد: ٦٥٥/٢.

(٥٧) الكتاب: ٤١٧/٢.
(٥٨) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي الأسدي شرح ديوان الحماسة، التبريزي: ٢٣/٢-٢٤، وشرح المفصل: ٣٨٥/٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: ١٨، وتخليص الشواهد: ٥٤، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١٨٦/١.
(٥٩) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٢٥٥.
(٦٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٥١/٣، وتوضيح المقاصد: ٤٣٧/١، والمقاصد الشافية: ٤٥٦/١.
(٦١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٦٠، وأوضح المسالك: ٦٧/١، وتعليق الفرائد: ٢٠٦/٢.
(٦٢) ينظر: شرح التصريح: ٦٠/١.
(٦٣) أمالي ابن الشجري: ٥٩٩/٢.
(٦٤) ينظر: الصحاح مادة (حوث):٢٨٠/١.
(٦٥) ينظر: شرح المفصل: ١١٤/٣.
(٦٦) العين مادة (حوث): ٢٨٥/٣.
(٦٧) معانى القرآن للأخفش: ٩/١.
(٦٨) سورة الأعراف: الآية (١٨٢).
(٦٩) المقتضب: ١٧٥/٣.
(٧٠) المصدر نفسه: ١٧٨/٣.
(٧١) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٩/٢.
(٧٢) التذييل والتكميل: ٦٥/٨.
(٧٣) ارتشاف الضرب: ١٤٤٨/٣.
(٧٤) اللمحة في شرح الملحة: ٩٠٣/٢.
(٧٥) سورة الأعراف: الآية (١٨٢).
(٧٦) ولم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات ، وقدا ذكرها ابن يعيش وأبو حيان وابن هشام والسيوطي ونصوا على أنها قراءة بعد أن رووا هذه اللهجة عن الكسائي. ينظر: شرح المفصل: ١١٥/٣، والتذييل والتكميل: ٦٥/٨، ومغني اللبيب: ١٧٦، وهمع الهوامع: ٢٠٩/٢.
(٧٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٧٦.
(٧٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٥/٨، ومغني اللبيب: ١٧٦.
(٧٩) شرح التسهيل: ٢٣٢/٢.
(٨٠) مشكل إعراب القرآن: ٢٨٧/١.
(٨١) المحكم والمحيط الأعظم مادة (حوث): ٥٠٠/٣.

(٨٢) سبق تخريجها
(٨٣) الاقتراح في أصول النحو: ١٣١.
(٨٤) قطعة من الرجز المشطور وهو بتمامه: (مِن لَدُ شَوْلًا فإلَى إتْلائِها). يجري بين العرب مجرى المثل، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل، الكتاب: ٢٦٤/١، ونسبه النحاس إلى العجاج وهو ليس في ديوان العجاج، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٤٥/١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ١٩٨/٢، وشرح المفصل: ١٢٨/٣، وتخليص الشواهد: ٢٦٠، والمقاصد النحوية: ٦١٠/٢.
(٨٥) الكتاب: ٢٠٤/٢، والمخصص: ٢٢٣/٥، وخزانة الأدب: ١٠٤/٧.
(٨٦) سورة العلق: من الآية (١٥).
(٨٧) أمالي ابن الشجري: ٣٣٩/١-٣٤٠.
(٨٨) المصدر نفسه: ٥٨٣/٢ .
(٨٩) ينظر: العين مادة (لدن): ٤٠/٨، والمقتضب: ٥١/١، والأصول في النحو: ١٧٨/٣.
(٩٠) الكتاب: ٢٣٣/٤.
(٩١) ينظر: الكتاب: ٢٨٦/٣، والمقتضب: ٣٤٠/٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥٣/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٢٢.
(٩٢) هذا جزء من بيت شائع يستشهد به النحاة على نصب غدوة بعد لدن خلافاً للمشهور في استعمالها وتمامه
(٩٣) ينظر: الكتاب: ٥١/١، وعلل النحو: ٥١٤.
(٩٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٥٢/٢، وأوضح المسالك: ١٢٣/٣، وارتشاف الضرب: ١٤٥٤/٣.
(٩٥) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٨٤، وهمع الهوامع: ٢٢٠/٢.
(٩٦) سورة الكهف: من الآية (٧٦).
(٩٧) تهذيب اللغة مادة (لدن): ١٤/ ٨٧.
(٩٨) الأصول في النحو: ١٤٤/٢.
(٩٩) ينظر: إعراب القرآن: ١٤٥/١، والمخصص: ٤/ ٢٦١، وشرح المفصل: ١٢٨/٣-١٢٩.
(١٠٠) الكتاب: ٦١/٤.
(١٠١) الأصول في النحو: ١١٧/٣.
(١٠٢) تصحيح الفصيح وشرحه: ٧٠.
(١٠٣) ينظر: دراسة في صيغتي فعل وأفعل: ١٠٧-١٠٨.
(١٠٤) الترادف بين صيغتي (فعل) و(أفعل) في العربية: ٧٧.
(١٠٥) الكتاب: ٦٧/٤.
(١٠٦) صدر بيت للأعشى في ديوانه:٢٧٧، وتمامه: ... فَمَضَى وَأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةَ مَوْعِدًا، وهو له في مجاز القرآن: ١٠٧/٢، والكامل في اللغة والأدب: ٤٣/٢.

(١٠٧) سورة القصص: الآية (٤٥).
(١٠٨) أمالي ابن الشجري: ٢٤٨/٢.
(١٠٩) العين مادة (ثوي): ٢٥٢/٨.
(١١٠) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم مادة (ثوي): ٢٢٣/١٠.
(١١١) عمدة الكتاب: ٣٠٨.
(١١٢) ينظر: غريب الحديث: ٣٦٨/٣، وأدب الكاتب: ٤٣٧، والصحاح مادة (ثوى): ٢٢٩٦/٦، وما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد: ٣٠.
(١١٣) تهذيب اللغة مادة (ثوي): ١٢١/١٥.
(١١٤) المصباح المنير مادة (ثوي) ٨٨/١.
(١١٥) لسان العرب مادة (ثوى): ١٤/ ١٢٥.
(١١٦) اللمع في العربية: ٩.
(١١٧) المقتضب: ١/٢.
(١١٨) ينظر: المنصف: ٢٧٢.
(١١٩) ينظر: شرح التصريف: ١٩٥- ١٩٧.
(١٢٠) الكتاب: ١١٠/١.
(١٢١) حركة حروف المضارعة: ٤٦٠.
(١٢٢) المغني في تصريف الأفعال: ١٤٥.
(١٢٣) أمالي ابن الشجري: ١٧٠/١.
(١٢٤) ارتشاف الضرب: ١٨٢/١.
(١٢٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين: ١٤١/١.
(١٢٦) ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: ١٨١.
(١٢٧) ينظر: الصاحبي٢٥، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٧٥/١.
(١٢٨) ينظر: خزانة الأدب: ١٥٢/٩.
(١٢٩) حركة حروف المضارعة: ٤٧٤.
(١٣٠) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين: ١٤١/١.
(١٣١) سورة البقرة: من الآية (١٧٣).
(١٣٢) وهي قِرَاءةُ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ: (ثُمَّ إِضْطَرَّهُ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ. ينظر: البحر المحيط: ٦١٦/١.
(١٣٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ١١٢.
(١٣٤) شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين: ١٤١/١.
(١٣٥) الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث: ٤٧٦- ٤٧٧.

(١٣٦) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٣٩١/١-٣٩٢.
(١٣٧) ينظر: حركة حروف المضارعة: ٤٧٤.
(١٣٨) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين: ٢١/١.
(١٣٩) البيت كثير عزة في ديوانه: ٤٣٥، والكتاب: ٤٦٧/٣، والكامل في اللغة والأدب: ١٨٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٩٥/٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ١٤٢/١.
(١٤٠) أمالي ابن الشجري: ٢٠٢/٢- ٢٠٣.
(١٤١) ينظر: المسائل الحلبيات: ٤٢.
(١٤٢) النوادر في اللغة: ٢٢٤.
(١٤٣) الكتاب: ٤٦٧/٣-٤٦٨ .
(١٤٤) البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه: ٣٧٣، والكتاب: ٤٦٨/٣، والمقتضب: ١٦٧/١، والكتاش في فني النحو والصرف: ١٧٤/٢، وبلا نسبة في الممتع الكبير في التصريف: ٢٧٠.
(١٤٥) البيت لعَبْد يَغوثَ بن وَقَّاصٍ الحَارِثِيّ في تاج العروس مادة(شمس): ١٧٣/١٦، وبلا نسبة في الزاهر: ٣٠٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٦٠٩/٢، وشرح شواهد المغني: ٦٧٥/٢.
(١٤٦) التذييل والتكميل: ٢١٠/١.
(١٤٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦١/١، والأصول: ٤٣٥/٣، والمسائل العضديات: ٤٣، واللباب: ١٠٨/٢-١٠٩، وشواهد التوضيح: ٢١.
(١٤٨) ينظر: أسرار العربية: ١٠٧-١٠٨، وشرح المفصل: ٤٩١/٥، والتذييل والتكميل: ٢٠٨/١، وشرح التصريح: ٨٨/١، وشرح الأشموني: ٨٤/١.
(١٤٩) البيت لسراقة البارقي في سر صناعة الإعراب: ٩٠/١، وشرح شواهد المغني: ٦٧٧/٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة مادة (راوي): ٢٣٥/١، والزاهر: ٢٠٣/١.
(١٥٠) شرح التصريف: ٤٠٠-٤٠١.
(١٥١) الخصائص: ٣٧٧/١.
(١٥٢) شرح المفصل: ٤٣٠/٤.
(١٥٣) الكتاب: ١٠٥/٤.
(١٥٤) ليس في كلام العرب: ٢٨-٢٩.
(١٥٥) ينظر: الخصائص: ٣٧٦/١.
(١٥٦) شرح التسهيل: ٤٣٧/٣.
(١٥٧) المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٨٩/٢.
(١٥٨) أمالي ابن الشجري: ٢٠٩/١.
(١٥٩) أمالي ابن الشجري: ٢١٠/١.

(١٦٠) ينظر: إصلاح المنطق: ١٥٩.
(١٦١) جمهرة اللغة مادة (غسا): ١٠٧٢/٢.
(١٦٢) معاني القرآن للأخفش: ٤١٣/٢.
(١٦٣) تصحيح الفصيح وشرحه: ٣٣.
(١٦٤) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٦.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة بعد القرآن الكريم.

- الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، أحمد بن سعيد قشاش، منشورات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط السنة (٣٤) - العدد (١١٧)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، ط/١، بيروت، ١٩٨٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧ه)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت .
- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/٤، ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٧. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٩.أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وبذيله، مصباح السالك إلى أوضح المسالك: د. بركات يوسف، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- ١١- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.
- ١٢- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ١٣- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٤- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
- ١٥- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- ١٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: د. عباس مصطفى الصالح، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٧- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التّسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٨- تصحيح الفصيح وشرحه، أبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د.م، ط/١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٢٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: محمد علي فاخر وآخرينَ، دار السلام، القاهرة، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢١- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/١، ٢٠٠١م.
- ٢٢- توجيه اللمع، أبو العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فائز أحمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٤- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت٤٤٤هـ)، تصحيح: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ٢٥ـ جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- ٢٦ـ الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- ٢٧ـ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقي١: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٨ه ـ ١٩٨٧م .
- ٢٨ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط/١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- ٢٩ـ الحجة في القراءات السّبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط/٤، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- ٣٠ـ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، د.م. ط/١، من ١٩٥٨م إلى ١٩٧٧م.
- ٣١ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٢ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- ٣٣ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- ٣٤ـ دراسة الصوت اللغوي : د.أحمد مختار عمر ،عالم الكتب،القاهرة،١٩٩٠م .
- ٣٥ـ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط/٧، ١٩٨٣م.
- ٣٦ـ ديوان الحماسة ، اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١ هـ) ، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ) ، دار القلم – بيروت .
- ٣٧ـ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٣٩٧ه-١٩٧٧م.
- ٣٨ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري. دار صادر -بيروت- ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ٣٩ـ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- ٤٠ـ السَّبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط/٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

- ٤١- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٢- شرح ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٣ - شرح الأشموني على ألفية بن مالك (منهج السالك على ألفية ابن مالك)، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٤- شرح التسهيل، أبو عبد الله ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٤٥ - شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٤٦- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ٤٧- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد عوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٨- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٤٩- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط/١٣٩٧،١ه- ١٩٧٧م.
- ٥٠- شرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت٥٠٢هـ)، دار القلم – بيروت، د.ت.
- ٥١- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي، ركن الدين (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط/١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٥٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٥٣- شرح شذور الذهب، محمد عبد المنعم الجوجري، (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٥٤- شرح شواهد المغني، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

- ٥٥ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- ٥٦ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
- ٥٧ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/٤، ١٩٩٠م.
- ٥٨ـ ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط/١، ١٩٨٠م.
- ٥٩ـ علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.
- ٦٠ـ علم اللغة العام/الأصوات : د. كمال بشر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.
- ٦١ـ عمدة الكتّاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٦٢ـ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، يقع في (٨) أجزاء وقد طبعت أجزاؤه في أكثر من مطبعة في العراق وبيروت والأردن والكويت من ١٩٨٠ ـــ ١٩٨٥م.
- ٦٣ـ غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- ٦٤ـ الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط/٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٥ـ الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- ٦٦ـ الكَاش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: دـ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م .
- ٦٧ـ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،(ت٦١٦ه)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- ٦٨ـ لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.

- ٦٩- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ٧٠- اللمع في العربية، ابن جني، (ت٣٩٢ه) ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت،١٣٩٢ه-١٩٧٢.
- ٧١- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي ،الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م .
- ٧٢- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٧٣- ليس في كلام العرب، ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط/٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ٧٤- ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر – دمشق، د.ت.
- ٧٥- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سُبَيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جَدّة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط/٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٧٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني،(ت٣٩٢ه) تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٧٧- المساعد في تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل،(ت٧٦٩ه) تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٧٨- المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧٩- المسائل العضديات،أبو علي الفارسي،تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٩٨٦م.
- ٨٠- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٨١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- ٨٢- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- ٨٣- معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرَين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط/٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٨٤- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، د.ت.
- ٨٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري،(ت٧٦١ه) تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط/٦، ١٩٨٥م.
- ٨٦- المغني في تصريف الأفعال، محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليّ بنِ عضيمةَ (ت١٤٠٣هـ) الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٨٧- المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.
- ٨٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٩٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرينَ، دار ابن كثير، دمشق، ط/٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، محمود بن أحمد العيني، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٩٠- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ٩١- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي،(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط/١، ١٩٩٦م.
- ٩٢- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ،ط١، مصر، ١٩٥٤م.
- ٩٣- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ٩٤- النوادر في اللغة، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري البصري (ت٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط/١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٩٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي،تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

ثانيا: الرسائل والأطاريح والبحوث:

١- الترادف بين صيغتي (فعل) و(أفعل) في العربية، جزاء محمد المصاروة، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٣٧)، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٩م.

٢- حركة حروف المضارعة، عبد الله بن ناصر القرني، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٩) - السنة ٣٥ - ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.

٣- دراسة في صيغتي فعل وأفعل، أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، عدد (٣١)، ١٩٧٣م.